



Distr.
GENERAL
S/17200
17 May 1985
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة
الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة
للمبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة

يشرفني ان احيل الى سعادتكم طيه نص قرار النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية ، الذى اعتمد بتوافق الاراء وبدون تحفظ من جانب اى من البلدان الاعضاء بشأن الحظر التجارى الذى قرره الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا ضد جمهورية نيكاراغوا .
واكون شاكرا لسعادتكم اذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذا القرار بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) خوليو ايكاثا غيارد
السفير
القائم بالاعمال بالنيابة

85-14486

المرفق

نص قرار النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي اعتمد بتوافق الآراء وبدون تحفظ من جانب أي من البلدان الأعضاء

ان النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ،

- ١ - يعيد تأكيد الحق السيادي للدول كافة في المضي في طريقها الخاص بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سلم وحرية دون أية ضغوط او اعمال عدوانية او تهديدات خارجية .
- ٢ - يعيد تأكيد ان الدول الأعضاء في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، طبقا للفقرة ٣ من القرار ١١٢ ، تدين القيام ضد أي منها بتطبيق تدابير اقتصادية قسرية ، تهدد سيادتها وأمنها الاقتصادي وتضر بحقها في تنمية مستقلة .
- ٣ - يرفض ، بالتالي ، الحظر التجاري الشامل ووقف رحلات الخطوط الجوية النيكاراغوية والسفن التي ترفع العلم النيكاراغوي الى الولايات المتحدة الأمريكية ، طبقا لقرار حكومة هذا البلد المتخذ ضد نيكاراغوا والذي يؤثر على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويهدد الامن الاقتصادي لهذه الدولة العضو ، مما يشكل حالة الطوارئ الاقتصادية الخطيرة المحددة في الفقرة ١ من القرار ١١٣ .
- ٤ - يرفض التدخل من جانب أي بلد ، لاسباب سياسية في ادارة وعملية اتخاذ قرارات الوكالات المالية المتعددة الاطراف ، الامر الذي يضع الطابع غير السياسي المتعدد الاطراف والمستقل لهذه المنظمات في خطر ، مما يؤدي الى التمييز في المساعدات المقدمة للتنمية .
- ٥ - يعلن ان اتخاذ التدابير الاقتصادية القسرية ضد أي عضو يؤثر على الامن الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ويسهم ، في هذه الحالة ، في زيادة حدة التوترات في أمريكا اللاتينية .
- ٦ - يحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الغاء الحظر التجاري الشامل وغيره من التدابير القسرية المتخذة ضد نيكاراغوا والامتناع عن ادخال عناصر سياسية في ادارة وعملية اتخاذ القرارات لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، والامتناع ايضا عن تطبيق أية تدابير ضد الدول الأعضاء ، يكون من شأنها انتهاك المبادئ والمعايير التي تحكم المجتمع الدولي .

٧ - يكرر تأكيد اقتناعه بان الحوار والبحث عن الصيغ القائمة على التفاوض عنصران اساسيان لصون السلم والامن في امريكا اللاتينية .

٨ - يشدد على ان الظروف التي تعيشها امريكا الوسطى تحض على ضرورة ان تتوج الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا بالنجاح ، فتلج الجهود هي اهم تجربة لتحقيق السلم وحماية التعايش في المنطقة ، انطلاقا من مفهوم متميز ومستقل ينتمي الى امريكا اللاتينية ، ويستلهم مبادئ القانون الدولي ، ولاسيما احترام حق تقرير المصير وسيادة الدول ، وعلى اساس القضاء على جميع اشكال التدخل الاجنبي وبذل الجهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

٩ - يقرر تشجيع اشكال التعاون المحددة في الميدانين الاقتصادي والتقني، من اجل مواجهة اثار التدابير القسرية المتخذة ضد نيكاراغوا .

١٠ - يقرر ، عملا بالفقرة السابقة ، توجيه تعليمات الى الأمانة الدائمة بان تقوم ، لدى استعراضها للتقييم والاحتياجات المقدمة من حكومة نيكاراغوا ، باقتراح تدابير محددة ، بالتعاون مع امانة لجنة العمل لتأييد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في امريكا الوسطى وبالتشاور مع الدول الاعضاء وان تقدمها الى حكومات الدول الاعضاء في غضون مدة لا تتجاوز ٦٠ يوما .

١١ - يقرر تأييد الخطوات التي تتخذها نيكاراغوا في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") من اجل اشباع احتياجاتها المشروعة .

١٢ - يقرر توجيه تعليمات الى الامانة الدائمة بان تقدم الى المجلس الحادي عشر لبلدان امريكا اللاتينية تقرير بشأن تنفيذ هذا القرار .

١٣ - يوحي اعضاء مكتب الاجتماع الخاص الخامس لمجلس بلدان امريكا اللاتينية بتوجيه رسالة الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية والى المسؤولين من اعضاء الكونغرس في ذلك البلد تتضمن محتوى هذا القرار .